

تطوير الجهاز الإدارى للدولة

يرى حزب التقدم العربى أنه مازالت هناك فجوة كبيرة بين مستوى الفاعلية والكفاءة المتحققة فى الجهاز الإدارى للدولة وبين المستوى الذى نتطلع للوصول إليه ، حتى يتمكن هذا الجهاز من قيادة التحول فى الاقتصاد والمجتمع إلى غد أفضل .

والمطلوب هو إحداث التطوير الشامل والجذرى فى الجهاز الإدارى للدولة من خلال الأساليب الغير تقليدية ، بما يجعله خلال فترة محدودة قادراً بالفعل على قيادة مسيرة النمو والتقدم .

وتحدد الملامح الرئيسية لهذا الوضع الراهن للجهاز الإدارى المطلوب تغييره من أجل تحقيق النقلة الحضارية المستهدفة فى الجهاز الإدارى للدولة كالتالى :

- تضخم الجهاز الإدارى للدولة بما أثر على مستوى الخدمة وتكلفة الأداء .
- عدم ارتباط مرتبات موظفى الدولة بمستوى الأداء .
- محدودية تأثير متلقى الخدمة (المواطن) على مستوى الخدمة .
- قصور الجهاز الإدارى للدولة عن التطور السريع .
- تحمل الجهاز الإدارى للدولة لعبء مستمر لتوظيف الراغبين فى العمل ، مع استمرار نقص فرص العمل البديلة الحالية والمرتبقة أمام الموظف العام .
- محدودية الإنجاز المتحقق وضعف فاعلية أجهزة وسلطات الإدارة المحلية .

ونقترح الحلول التالية لتطوير الجهاز الإدارى للدولة :

لن يتحقق أى تطور فى الجهاز الإدارى للدولة إلا إذا واجهنا المشكلة الحقيقية التى يعانى منها جميع العاملين بالجهاز الإدارى للدولة وهى ضعف مرتباتهم والتى تصل إلى الحد الأدنى لتلبية احتياجاتهم وعدم إشباعها وكذلك عجزهم عن مواجهة الأمور الطارئة التى يتعرض لها أى منهم خلال حياته المعيشية . هذا بالإضافة إلى ثبات المعدل الشهرى لدخلهم مع انخفاض قيمة الجنيه وضعف قوته الشرائية مما جعلهم عرضة للإحتياج الدائم لمواجهة الأمور الطارئة فى حياتهم ، وكذلك محاولتهم الدائمة لتوفير متطلبات اسرهم من السلع التى تسمى بالرفاهية وأصبحت من السلع الضرورية فى الحياة المعيشية .

وتحسين أوضاع العاملين بالدولة يبدأ من الوزير إلى آخر درجة فى السلم الوظيفى بدأ بأن تكون العلاوة السنوية ١٠٪ من إجمالى المرتب الأساسى ، وإلغاء الدرجات الوظيفية ويحل محلها المسمى الوظيفى والمهام المحدد لها ، وتكون سلطة الرئيس المباشر والرئيس الأعلى تحديد نسبة الإنجاز الشهرى لمهام عمل كل موظف وعليه يحصل على حوافز إنجاز مهام العمل ، على أن يحدد رئيس كل مصلحة مهام العمل الوظيفية للإدارات والأقسام بالمصلحة وعدد العاملين بها . تكون درجة مساعد أول وزير ، ومساعد وزير من الدرجات السياسية يعينهم الوزير المختص ، وله أن يعفيهم من مناصبهم دون مدة معينة ، ويتقاضى كل منهم مكافأة شهرية تتناسب مع المهام المحددة له ، ويحظى بالعلوة السنوية ١٠٪ من إجمالى المكافأة ، ومن يعين على درجة مساعد وزير من العاملين بالدولة يتم إحالته للمعاش ويتقاضى مكافأة درجة مساعد وزير الذى عين فيها بالإضافة إلى المعاش المقرر له .

- يقرر مساعد الوزير المختص بالإشراف على إدارات القطاع التابع له نسبة الإنجاز الشهرى لكل مدير إدارة ليتقاضى الحوافز الشهرية لإنجاز مهام أعماله .

- تعدل النسبة المقررة للمعاش الشهرى للمتقاعدين من الخدمة لأى سبب لتكون كالتالى = المرتب × عدد سنوات الخدمة مقسومة على ٣٥ بدلا من ٤٥ ، وذلك لتشجيع الخروج على المعاش المبكر ، مع احتساب خمس سنوات خدمة اعتبارية بحد أقصى لمن يخرج على المعاش من سن ٥٢ سنة .

- تعدل النسبة المقررة للتأمينات من حصة الحكومة وحصة العاملين بالدولة بدلا من مرتباتهم تكون اعتبارية بدون خصم من مرتبات العاملين بالدولة ، وتكتفى الحكومة بتمويل الاستثمارات المخصصة للتأمينات الاجتماعية لسداد معاشات العاملين بالدولة ، وبذلك يكون الحصول على إجازة بدون مرتب للعاملين بالدولة غير مصاحب بسداد تأمينات اجتماعية (حصة العامل وحصة الحكومة للعامل في التأمينات الاجتماعية) مما يتيح لأكثر نسبة من العاملين بالدولة الحصول على إجازات سنوية بدون مرتب .

- رفع الحد الأدنى للتعيين في الحكومة للعاملين لتكون بداية مرتباتهم تليق بتلبية احتياجاتهم المعيشية مع زيادة جميع المرتبات للعاملين بالدولة بمبلغ محدد لا يقل عن خمسين جنية لكل عامل بالدولة لمواجهة ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الجنيه ، وذلك من وفرات المرتبات المخصصة للعاملين الذين يحصلوا على إجازات سنوية بدون مرتب .

- تلغى المسميات الوظيفية لدرجة وكيل وزارة (رئيس الإدارة المركزية) ودرجة مدير عام ويكتفى بمسمى مدير الإدارة المنوط بها ، حتى يكون العمل بتحقيق الأهداف بعيداً عن مسميات زادت أعدادها دون أى معنى أو مهام حقيقية للعمل .

وبذلك نقترح لتطوير الجهاز الإدارى للدولة :

- * أن يتم خصخصة وحدات الخدمة الحكومية ، وأن تختص الحكومة بتحديد مواصفات وأسعار الخدمات ونظم توزيعها ، وأن تكون مسئولة عن متابعة التزام القطاع الخاص بمعايير الخدمة كما حددتها .
- * أن تكلف الوحدات الحكومية بتخفيض وتبسيط نظمها فى خلال مدة محددة .
- * إحكام الضبط على مستوى الخدمة وتسهيل مراقبة الأداء عملا على تقييد التعامل المباشر فى تقديم الخدمة بما يساعد على إلغاء فرص واحتمالات الضغط والابتزاز والرشوة .
- * أن يكون الموظف للوظيفة وليست الوظيفة للموظف ، بمعنى أن من لا يصلح لعمل يستبدل به غيره ، وأن يرتبط استمرار الموظف بالوظيفة بنتائج قياس موضوعى ودقيق للأداء .
- * إلغاء كل التدخلات غير الضرورية فى نشاط الاستثمار والمستثمرين ، وقصرها فقط على ما يرتبط بالأمن القومى وموجبات السيادة .
- * أن تلتزم كل مصلحة حكومية بوضع خططها وبرامجها فى شكل أهداف ومؤشرات ومقاييس محددة يمكن اتخاذها كأساس لتقييم العمل ، والمحاسبة عند التقصير فى أدائه .
- * أن يمتد نظام إدارة الجودة الشاملة والسعى للحصول على شهادات الأيزو ليشمل أيضا الخدمات الحكومية .
- * تطبيق المبدأ الهام الذى يؤدى إلى فاعلية الخدمة وأهميتها والحفاظ عليها وهو : (من يحصل على الخدمة يتحمل تكلفتها) .
- * إقامة أنظمة فعالة فى كافة الأجهزة الحكومية للمعلومات واتخاذ القرار .

الإصلاحات القضائية ضرورة قومية

يؤكد حزب التقدم العربى على أن مرفق القضاء هام وحيوى فى مجتمعنا لأنه يمثل العدالة وتطبيق القانون على جميع أفراد المجتمع لذلك يجب سرعة إنجاز الدعاوى والفصل فيها يخلق نوعاً من الاستقرار والطمأنينة لدى المجتمع ويخلق نوعاً من الهدوء لدى أفراد المجتمع وبالتالي يساعد على توفير مناخ للاستثمار داخل المجتمع .

ومن هذا المنطلق يرى حزب التقدم العربى ضرورة توافر إصلاحات لتطوير موسوعة أداء مرفق القضاء والأجهزة المعاونة له وهى كالاتى :

- ١ - التوسع فى إعداد القضاة حيث أن ما يتم اختياره سنوياً لا يتناسب وكما القضايا الكثيرة مما يترتب عليه البطء فى الفصل فى القضايا مما يجعل العدالة بطيئة وتتسبب فى إهدار الحقوق .
- ٢ - أعمال النص الخاص بتعيين المحامين حسب درجات قيدهم بالقضاء حيث يتوافر لديهم الخبرة العملية المؤهلة لذلك ولا يوجد سبب لتعطيل هذا النص .
- ٣ - أن يكون معيار الاختيار هو الكفاءة والأصلح كمعيار أساسى بعيداً عن المحسوبية والمعايير الأخرى غير الصالحة لأهمية هذا المرفق .
- ٤ - العمل على تفعيل دور مركز الدراسات القضائية ولتكن مدة الدراسة به لا تقل عن ثلاث سنوات يتم إعداد القاضى فيه إعداداً فنياً وعملياً حتى يتم توفير جزء من الخبرة لدى القاضى .
- ٥ - العمل - ووفقاً للبند السابق - على إعداد القاضى المتخصص للعمل فى هذا التخصص سواء مدنى ، جنائى ، أحوال شخصية ، تجارى ، ضرائب ، عمال ، حتى يستطيع التركيز فى نوع واحد من القانون ويكتسب الخبرة فيه بسرعة ويستطيع إنجاز الفصل فى القضايا .
- * حيث أنه وفقاً للنظام الحالى فإن القاضى يعمل فى الأسبوع بثلاث دوائر مختلفة مثل جنائى - مدنى - تجارى وذلك يخلق نوع من التشتت وعدم التركيز وبالتالي بطء الفصل فى القضايا . ولاسيما مع كثرة القضايا المعروضة أمامه .
- ٦ - فصل النيابة العامة كسلطة تحقيق فقط ، حيث أن الواقع أثبت بأن العقيدة المكونة لديهم أن المتهم دائماً مذنب .
- ٧ - إعطاء بعض السلطات للنياحة العامة بالتصرف والفصل فى بعض القضايا مثل الحيابة والمخالفات التى تكون فيها العقوبة هى الغرامة حتى يتم تخفيض كم القضايا أمام القضاة .
- ٨ - العمل فى جميع المحاكم على فترتين حتى يتسنى سرعة الفصل فى القضايا ويتم إنجاز كم القضايا الهائل جداً .
- ٩ - اقتصار العطلة القضائية الصيفية إلى شهر واحد فقط حتى لا تتراكم القضايا .
- ١٠ - العمل على التوسع فى نظام التحكيم لتخفيف الضغط على القضاة .
- ١١ - زيادة أعداد الأجهزة المعاونة وإعدادها فنياً لتحقيق أعلى معدل فى تجهيز القضايا للفصل فيها مثال الخبراء - الطب الشرعى ، مع التدرج فى أعمال المراقبة على أعمالهم نظراً لأهميتها وخطورتها .
- ١٢ - العمل على تدريب كتبة المحاكم والمحضرين على نظم العمل الحديثة ووضع نظام حاسم لمراقبة أعمالهم حتى لا يتم التلاعب بحقوق المتقاضين نظراً لخطورة عملهم وأهميته .
- ١٣ - العمل على إنشاء أربعة محاكم للنقض وفقاً لتقسيم جغرافى على أن يوضع تصور فى المستقبل على زيادة أعداد هذه المحكمة الحيوية . فلا يعقل وجود محكمة نقض واحدة على مستوى جمهورية مصر

العربية والكم الهائل من القضايا المعروضة عليها وبطء الفصل فيها لعدة سنوات نتيجة هذا الكم .

١٤ - تطوير أبنية المحاكم والقاعات بشكل يحافظ على أدمية المتقاضين والمتعاملين مع هذا المرفق الهام .

١٥ - يراعى فى إنشاء محاكم خاصة للأسرة الأبعاد النفسية للطفل خاصة ، والأسرة عامة مع تدعيم هذه المحاكم بأجهزة معاونة من الأخصائيين الاجتماعيين وكذلك بعض رجال الدين . وأن يتم إنشاء صندوق تابع لبنك ناصر الاجتماعى بكل محكمة تكون مهمته تسهيل تنفيذ أحكام النفقة التى تكون هى المورد الأساسى للأسرة .

١٦ - تطوير نظام العمل بالمحاكم وإدخال الوسائل العلمية الحديثة لاستخدامها فى جميع المستويات ابتداء من الموظف الإدارى حتى القاضى مع استحداث الأرشيف الإلكتروني القانونى لدى كل قاضى حتى يمكن الرجوع إليها فى أى نزاع وحتى يتم تقنين تضارب الأحكام فى موضوع واحد .

١٧ - العمل على تطوير وتجديد وتفعيل دور جهاز التفتيش القضائى كجهاز رقابى على القضاة .

١٨ - سرعة الفصل فى القضايا حتى لا يتسم مرفق العدالة بالبطء الشديد الذى يضيع فيه الحق .

١٩ - العمل على تبسيط الإجراءات بالشهر العقارى مع تخفيض الرسوم المستحقة ولاسيما فى تسجيل الأراضى والعقارات حتى يقبل المواطنين على التسجيل وبالتالي يستفيد هذا الجهاز من هذه الرسوم حتى ولو بسيطة .

٢٠ - العمل على تخفيض الرسوم العالية للتقاضى حتى يكون ميسراً للمواطنين حق التقاضى .

٢١ - التنسيق مع وزارة الداخلية على سرعة تنفيذ الأحكام القضائية حتى يتسنى للمجتمع الاستقرار ، ويكون فاعلية للأحكام .

٢٢ - إصدار القوانين لخدمة المجتمع ككل وليس لخدمة أفراد معينة أو شريحة معينة من المجتمع ولا سيما فى القوانين الاقتصادية .

٢٣ - إلغاء بعض قوانين قانون العقوبات التى تفرق بين الرجل والمرأة فى العقوبة .

٢٤ - إصدار بعض القوانين التى تعاقب أى مسئول فى الدولة حتى ولو فى موقع المسئولية .

٢٥ - العمل على البعد عن إصدار أى قانون دون دراسة وافية له وأثاره على المجتمع ولا يصدر بسرعة تائراً بأزمة طارئة .

٢٦ - عرض مشاريع القوانين على المحكمة الدستورية العليا لأخذ الرأى فيها قبل إقرارها وصدورها حتى لا نصطدم فيما بعد بعدم دستورية هذه القوانين .

٢٧ - عدم إصدار قانون تفوض تكملته بلوائح مكملة له يجب أن يكون القانون واضح ومحدد وحاسم من البداية لكل شىء .

٢٨ - إصدار قوانين تشجع على الاستثمار والتنمية داخل المجتمع ويحدد به سرعة الفصل فى أى نزاع يثور بخصوص تطبيق هذه القوانين .

٢٩ - إصدار قوانين خاصة بنظام البنوك وتطورها تساعد على كيفية حركة الأموال التى بها وكيفية الإقراض لأفراد المجتمع قروض صغيرة بدون عرقلة وبيروقراطية حتى يتم استخدامها فى مشروعات صغيرة تعود بالنفع على الفرد والمجتمع .

٣٠ - إصدار تشريعات خاصة بالبحث العلمى والمحافظة على حقوق المبتكرين وربط هذه الأبحاث بكيفية استخدامها من المستثمرين وفى المشروعات مع إلزامية بذلك حتى يتم الاستفادة منها .

الإسكان والتعمير

يرى حزب التقدم العربى أن تكون مهمة الإسكان والتعمير وفق رؤية عصرية للتخطيط القومى والإقليمى والتقسيم الإدارى لمصر ، وكذلك التمكين ووضع السياسات وتنشيط سوق الإسكان لتكون قادراً على تلبية احتياجات المجتمع بشرائحه المختلفة ، مع ترك بناء المشروعات السكنية وتمويلها وصيانتها وإدارتها للقطاع الخاص من أفراد وشركات .

وترك آليات العرض والطلب لتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر ، مع تحديد الشريحة الاجتماعية محدودة الدخل تحديداً واضحاً ، وأن تكون الأجهزة المكلفة بإسكان محدودى الدخل تابعة للمحافظات .

التخطيط القومى والإقليمى والتقسيم الإدارى

وعملاً على قيام نهضة عمرانية تتواءم مع تحقيق التنمية أخذة فى الاعتبار الاستفادة القصوى من الإمكانيات البشرية والطبيعية ، الظاهرة منها والباطنة ، على كامل المسطح الجغرافى - يقتضى أن تتم وفق تخطيط إقليمى وقومى شاملاً عناصره الاجتماعية والاقتصادية ، وتحدد فيه أهداف التخطيط ومراحله .

ويرى حزب التقدم العربى أهمية إعداد تخطيط قومى وإقليمى لمصر ، خصوصاً فى هذه المرحلة من مراحل تطورها الاجتماعى والاقتصادى ، وضرورة تطابق التقسيمات التخطيطية مع المستويات الإدارية .

وعليه يقترح الحزب التالى :

* أن يتم إعادة توزيع سكان مصر على محورين ، الأول : هو انتشار السكان إلى مناطق تنموية جديدة خارج الوادى فى صحارى مصر وسواحلها ، والثانى : هو إعادة توزيع السكان داخل المعمور الحالى ، بحيث تقل الفوارق فى الكثافات السكانية بين المحافظات الزراعية والمحافظات الحضرية .

* أن تتم إعادة توزيع السكان من خلال تخطيط قومى تتحدد فيه استراتيجية التنمية القومية ، وتخطيط إقليمى يتيح لكل إقليم أن ينمو ذاتياً دون اعتماد كامل على الحكومة المركزية ، وتخطيط محلى ينظم عمران المحافظات والمدن والقرى .

* أن إعداد هذا التخطيط بمستوياته المختلفة يجب أن يتم باشتراك كامل من جانب الوزارات والهيئات المعنية بالإنتاج والخدمات والطاقة والمواصلات وغيرها ، حتى يأتى فى صورة شاملة ومتكاملة فى إعداده وتنفيذه ، مع اشتراك الجامعات والمجالس البحثية والمجتمع المدنى فى برامج التخطيط .

* إعداد خريطة تنموية واحدة لمصر على المستوى القومى والمستوى الإقليمى والمستوى المحلى .

* أن يكون للإدارة مستويان : المستوى القومى أو المركزى ، والمستوى المحلى المتمثل فى الأقاليم والمحافظات والبلديات .

* أن تختص الحكومة المركزية بوضع التخطيط القومى ، ووضع الاستراتيجيات القومية للتنمية الشاملة فى الحاضر والمستقبل والقيام بالمهام السيادية كالأمن والدفاع والاقتصاد القومى والشئون الخارجية ، ثم القيام بالمشروعات القومية الكبرى ، وكذلك التنسيق بين الأقاليم المختلفة فى خططها ومشروعاتها . أما إدارة الإقليم فتتولى أساساً بشئون الإقليم ، ووضع التخطيط الإقليمى الذى يهدف إلى تنميته فى مجالات الإنتاج والخدمات ، والتنسيق بين المحافظات المختلفة التى يتكون منها الإقليم ، والتعاون مع الأقاليم الأخرى فى المشروعات ذات الطابع المشترك بينها .

وأما المستوى المحلى للإدارة ، وهو مستوى المحافظة والبلديات ، فيختص بإدارة المحافظة وإدارة البلديات وتوفير الخدمات الخاصة بهما ، والقيام بالمشروعات المحلية وإعداد التخطيط العمرانى لكل من المدن والقرى داخل المحافظة .

ويمثل هذا النظام انتشارا للسلطة وتوزيعها بدلا من تركيزها فى مؤسسات واحدة ، كما يسمح بمشاركة شعبية حقيقية فى إدارة الدولة ، ويزيح عن كاهل الحكومة المركزية أعباء أصبحت تنوء بها فى الوقت الحاضر .

* تقسيم المسطح الجغرافى المصرى بمحاور رأسية تمتد من الشمال إلى الجنوب ، ومحاور عرضية متعامدة تمتد من الشرق إلى الغرب ، وذلك أشبه بخطوط الطول وخطوط العرض ، فالمحاور الرأسية هى محاور تنمية ، لكل منها طبيعته التنموية الخاصة به ، أما المحاور العرضية فتمثل شرايين المواصلات التى تنقل المرافق والخدمات ، وتساعد على انتشار السكان إلى مناطق التنمية الجديدة أى أنها الطرق الرئيسية التى تربط محاور التنمية الرأسية بعضها ببعض ، وبالمحور المأهول الحالى فى الوادى والدلتا .

* أن تقسيم الأقاليم عرضيا حتى يشتمل كل إقليم على قطاع من كل محور من محاور التنمية الرأسية ، بجانب إمكانية أن يكون له منفذ أو أكثر على البحر الأحمر أو المتوسط ، وسوف يساعد تعدد الموارد وتنوع الأنشطة الإنتاجية على تكامل الإقليم ، وزيادة معدل تنميته اقتصاديا واجتماعيا زيادة كبيرة . على أن تكون هذه الأقاليم تخطيطية وإدارية فى آن واحد .

ولذلك نرى تقسيم مصر الى الأقاليم الآتية :

- إقليم القاهرة : وعاصمته مدينة ٦ أكتوبر ، ويضم محافظات القاهرة والقليوبية والجيزة .
 - إقليم وسط الدلتا : وعاصمته كفر الشيخ ، ويضم محافظات دمياط وكفر الشيخ والغربية والمنوفية .
 - إقليم شرق الدلتا : وعاصمته العاشر من رمضان ، ويضم محافظتى الشرقية والدقهلية .
 - إقليم غرب الدلتا : وعاصمته برج العرب الجديدة ، ويضم محافظات البحيرة والإسكندرية ومطروح .
 - إقليم شمال الصعيد : وعاصمته المنيا الجديدة ، ويضم محافظات بنى سويف والمنيا والفيوم .
 - إقليم وسط الصعيد : وعاصمته أسيوط الجديدة ، ويضم محافظات أسيوط وسوهاج والوادى الجديد وجزءا من محافظة البحر الأحمر .
 - إقليم جنوب الصعيد : وعاصمته أسوان الجديدة ، ويضم محافظات قنا وأسوان وجنوب البحر الأحمر وجنوب الصحراء الغربية .
 - إقليم سيناء : وعاصمته مدينة نخل ، ويضم محافظات سيناء الشمالية وسيناء الجنوبية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس .
- * وتنشأ للأقاليم مجالس شعبية محلية ، ويعين رئيس الجمهورية لكل إقليم مسئول عن أعماله أمام المجلس الشعبى المحلى للإقليم .

إسكان محدودى الدخل :

- ١ - توجيه الدعم إلى الساكن وليس إلى المسكن وذلك للحد من الازدواجية والثلاثية فى الجمع .
- ٢ - تمكين الأجهزة الإدارية والمؤسسات المالية المعنية والقطاع الخاص من توفير الإسكان اللازم لمحدودى ومعدومى الدخل .
- ٣ - العودة إلى نظام التأجير لما فيه من منافع للدولة ولمستخدم الوحدة خصوصا إسكان الشباب .
- ٤ - تحديد الشريحة الاجتماعية المستحقة ولهذا النوع من الإسكان وخاصة الشريحة التى تقع تحت خط الفقر .
- ٥ - تمكين محدودى الدخل من الحصول على الوحدة الملائمة له .
- ٦ - إسهام البنوك وشركات التأمين وصناديق المعاشات والمؤسسات المالية فى عملية البناء والتشييد .

٧ - إسهام رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال والتبرعات بالطرق السلمية والجبرية فى عملية التشييد والبناء .

٨ - تحديد المساحات والتصميمات وتكلفتها والقيمة الإيجارية الشهرية لكل منها .

٩ - فى حالة تخصيص لشركات عقارية كبرى مساحات كبيرة يشترط فى قرار التخصيص ببناء إسكان لمحدودى الدخل يكون نصف المساحة المخصصة وبالنسبة للنصف الآخر المخصص يكون للإسكان الفاخر وفوق المتوسط .

الإسكان التعاونى :

تعديل قانون الإسكان التعاونى وتعديل لائحته ليتضمن التالى :

* يجب أن يكون جميع الأعضاء من المنتفعين بوحدة سكنية وليس مجرد اشتراك مع السماح بنسبة ١٠٪ انتظار .

* حل الجمعية إذا لم تبدأ فى خلال سنة ، وإلغاء الاستثناء الخاص بجواز بيع الوحدات السكنية بالمزاد لتخفيض تكلفة الوحدات الأخرى وعدم بيع الأراضى لمنع المضاربة عليها وعدم إدخال نشاط الصيانة ضمن أنشطة الجمعية .

* تخصيص جزء من القروض الميسرة لأعضاء الجمعية والذى يخصص لكل فرد منهم وحدة سكنية لأقاربهم من الدرجة الثانية .

* يجب ألا يزيد أعضاء الجمعية على ما بين ٣٠٠ : ٥٠٠ عضو كحد أقصى .

الفصل الخامس

تطوير التعليم والبحث العلمى

يشمل الفصل الخامس رؤية حزب التقدم العربى

فى تطوير المراحل المختلفة للتعليم وكذلك تطوير البحث العلمى على النحو كالتالى :

- تطوير التعليم فى مرحلة الطفولة .
- تطوير التعليم الأساسى .
- تطوير التعليم الثانوى العام والفنى .
- تطوير التعليم الجامعى :
- . خطة الدراسة والمناهج الدراسية .
- . ركائز تحديث التعليم الأزهرى .
- . معاهد فنية نوعية أزهرية .
- . إعداد المعلمين وتدريبهم .
- . إعداد الدعاة .
- . تمويل التعليم قبل الجامعى .
- . تطوير جامعة الأزهر .
- تطوير البحث العلمى .

التعليم ومراحله المختلفة

يرى حزب التقدم العربى أن نهضة هذا البلد لن تتحقق إلا بحدوث تطوير حقيقى للتعليم والاهتمام بالتعليم النوعى وليس الكمى وحل مشاكله المتمثلة فى حشو المناهج والتكديس الطلابى فى الفصول الدراسية وعدد المدارس الذى يتحول إلى تناقص أمام الزيادة السكانية ، ومدة الحصص الدراسية التى لا يستطيع فيها المدرس شرح الدرس بوضوح . والاهتمام بالمدرس الذى هو أساس العملية التعليمية اهتماماً علمياً وتربوياً ونفسياً ومادياً .

* تطوير التعليم فى مرحلة الطفولة :

يرى حزب التقدم العربى أن السنوات الست الأولى للطفل من أهم المراحل فى حياة الطفل المصرى من الميلاد إلى سن السادسة وتقسم إلى مرحلتين :

مرحلة الحضانة حتى سن الرابعة ومرحلة رياض الأطفال حتى سن السادسة . ويرى الحزب الاهتمام بتلك المراحل كالتالى :

- ١ - أن يتم ضم هذه المرحلة إلى التعليم الأساسى وأن تكون مقدمة له .
- ٢ - بناء دور الحضانة ورياض الأطفال على أن يتم توفير ميزانية كافية ووضع خطة قومية للتنشئة والرعاية على مستوى الدولة .
- ٣ - الاهتمام بتدريس مواد أساسية كالعربى والحساب والدين فى هذه السن الذى يستوعب فيه الطفل المواد الأساسية مع كافة وسائل الترفيه والتغذية الممكنة مع رعاية زرع حب التعليم فى نفسية الطفل .
- ٤ - الاهتمام برعاية الوالدين بالتوعية الأسرية وأهميتها .

* تطوير التعليم الاساسى :

يرى الحزب العمل على تطوير التعليم الأساسى كالتالى :

- ١ - الاهتمام ببرامج محو الأمية والقضاء عليها وتوفير فرص التعليم الأساسى له وبخاصة القرى والكفور والنجوع والمناطق المحرومة والتوسع فى مدارس الفصل الواحد .
- ٢ - ضرورة توحيد المنهج العام للتعليم الأساسى سواء فى المدارس العامة أو الخاصة أو الدينية لتفادى الازدواجية فى التعليم .
- ٣ - استيعاب جميع أطفال مصر فى سن الدراسة بما فيهم نوى الاحتياجات الخاصة بما يناسب قدراتهم مع وضع خطة لدراسة ظاهرة التسرب من التعليم .
- ٤ - بناء المدارس وتخفيض كثافة الفصول مما يساعد على اختفاء ظاهرة تعدد الفترات الدراسية .
- ٥ - اكتشاف ورعاية الأطفال الموهوبين بدءاً من رياض الأطفال وصقل مواهبهم وقدراتهم سواء كانت أدبية وثقافية وعلمية ورياضية ورعاية تلك المواهب فى مراحل التعليم المختلفة .
- ٦ - الربط ما بين الدراسة النظرية والتدريب .
- ٧ - العمل على تدريب الطالب على الفكر والإبداع والابتكار وليس الحفظ والتلقين حتى يستطيع أن يفيد المجتمع .

- ٨ - التعامل مع الوسائل العلمية الحديثة وتوفيرها بالمدارس مثل الكمبيوتر حتى يستطيع الطالب مواكبة التطور الذى يحدث فى العالم ككل .
- ٩ - توفير الرعاية الصحية الجيدة لجميع الطلبة .
- ١٠ - توفير وجبات غذائية للطفل للانتظام فى الدراسة ومتابعة التحصيل .
- ١١ - غرس قيم المساواة بين الرجل والمرأة وأهمية دور كل منهما فى المجتمع .
- ١٢ - وضع مادة خاصة بالحقوق والواجبات السياسية من ضمن المناهج وكيفية ممارسة الديمقراطية .

* تطوير التعليم الثانوى :

يرى الحزب تطوير التعليم الثانوى ويشمل التعليم الثانوى العام والتعليم الثانوى الفنى ، ويستهدف إعداد الطالب للحياة والمشاركة فى الحياة العامة مع ترسيخ القيم الدينية والقومية ويجب فى هذه المرحلة الاهتمام بجميع الوسائل العلمية الحديثة المتطورة لحاجة سوق الإنتاج والخدمات لها وتنميتها بالمهارات والمهن .

أولاً : التعليم الثانوى العام :

- ١ - البعد عن نظام الحفظ والتلقين والعمل على الابتكار والبحث والإبداع .
- ٢ - تجهيز جميع المعامل بالمدارس بالوسائل العلمية الحديثة مع إجراء التجارب .
- ٣ - توحيد ثقافة المواطنين عن طريق دراسة مواد إجبارية أساسية لجميع الطلاب لتحقيق التناسق الفكرى بينهم بما يسمى بثقافة المجتمع .
- ٤ - ربط المجلس الأعلى للجامعات بهذه المرحلة والتنسيق فيما بينهم عن طريق التوجيه والإرشاد التربوى لمساعدة الطلاب على دراسة مواد اختيارية مؤهلة لكليات معينة .
- ٥ - تحديد حد أدنى للحصص أسبوعياً مع التوسع فى حصص الأنشطة غير الدراسية .
- ٦ - توحيد الأسئلة العامة على مستوى الجمهورية للحفاظ على مستوى التعليم .

ثانياً : التعليم الثانوى الفنى :

- ١ - الاهتمام بالتعليم الفنى باستخدام الوسائل العلمية الحديثة مع استحداث المهن التى يحتاجها السوق المحلى والخارجى بما يواكب هذا العصر .
- ٢ - رصد الاعتمادات المالية مع ضرورة مشاركة القطاع الخاص والجمعيات الأهلية .
- ٣ - زيادة المدارس نظام السنوات الخمس مع ربط الجزء النظرى بالعمل .
- ٤ - توزيع التخصصات على مستوى الجمهورية طبقاً لاحتياجات الإنتاج والخدمات .
- ٥ - التوسع فى إنشاء مدارس صناعية بمواقع الإنتاج وكذا الاهتمام بالتعليم المزدوج مثل مبارك كول .
- ٦ - التنسيق بين أجهزة الدولة متمثلة فى وزارة التربية والتعليم وقطاعات العمل والإنتاج والخدمات والنقابات المهنية والعمالية والغرف التجارية والصناعية حق يكون مساهماً لاحتياجات السوق مع تدعيم دور المدارس الفنية كى تستطيع أن تتفاعل مع السوق وآلياته .
- ٧ - ضرورة إنشاء صندوق لدعم التعليم الفنى بمشاركة الشعب والدولة .

- ٨ - إنشاء مركز قومي لبحوث تطوير التعليم والتدريب الفنى .
- ٩ - الاهتمام بالتدريب المستمر للطالب والمعلم وأيضاً الاهتمام بالتدريب التحويلي مع إنشاء وحدات متخصصة لتنمية الموارد البشرية وتنمية مهارة الأساتذة .
- ١٠ - الاتفاق مع بعض المصانع الحديثة لتدريب بعض الطلبة لديها كنواة لتشغيلهم بعد التخرج .

* تطوير التعليم الجامعى :

يرى الحزب تطوير التعليم الجامعى كالتالى :

- ١ - تحرير التعليم الجامعى من الرقابة المالية التابعة لأجهزة الدولة ما عدا الجهاز المركزى للمحاسبات مع تخصيص نسبة من الناتج القومى للتمويل مما يؤدى بنا إلى استقلال الجامعة .
- ٢ - الحد من سياسة التعليم العالى ، الكمية والاهتمام بالسياسة النوعية .
- ٣ - الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس وأهميتهم فى العملية التعليمية وذلك عن طريق الأخذ بما هو مطلوب من التخصصات وفقاً للتطور المجتمعى فى العصر الحديث .
- ٤ - إنشاء بعض التخصصات فى الكليات الغير المتوفرة برغم احتياج سوق العمل لها مثل كليات التعدين .
- ٥ - الاهتمام بالبعثات التعليمية خارج البلاد للحصول على ما هو جديد وحديث فى جميع فروع العلم والاستفادة منه .
- ٦ - توسيع قاعدة الاشتراك فى المؤتمرات العلمية وتشجيع هيئة التدريس على الإكثار من البحوث العلمية التى تخدم المجتمع وذلك بإعادة النظر فى عدد ساعات العضو بين التعليم والبحث العلمى والإشراف على الرسائل العلمية والأعمال الإدارية وغيرها .
- ٧ - توفير التدريب الجيد لطلبة الكليات العملية حتى نرتقى بالكفاءة التعليمية والخبرة العملية وترسيخ البحث والإبداع فى الكليات النظرية .
- ٨ - إعادة رسم خريطة نظم الإعارة الخاصة بهيئات التدريس بهدف عدم تأخر مستوى العملية التعليمية أو الإشراف على الرسائل .
- ٩ - تدعيم المستوى المادى لأعضاء هيئة التدريس .
- ١٠ - اختيار أفضل العناصر فى حالة الإعلان عن وظائف لأعضاء هيئة التدريس بعيداً عن المحسوبية وأبناء أساتذة الجامعات بشرط الكفاءة .
- ١١ - العمل على ممارسة الديمقراطية بفاعلية فى هذه المرحلة دون تدخل من المؤسسة التعليمية أو الدولة وأجهزتها وذلك عن طريق اتحادات الطلبة كنوع من أنواع الممارسة .

تطوير التعليم الأزهرى

* خطة الدراسة والمناهج الدراسية :

ويرى حزب التقدم العربى ضرورة تطوير التعليم الأزهرى بالتقليل فى مناهج المواد الثقافية التى تدرس بالمعاهد الأزهرية إنما يدرس منها بالقدر المناسب بحيث أنها لا تؤثر على المواد الأزهرية ولا على مستوى الدراسة بالجامعة وكذا يمكن تأليف مواد خاصة تتضمن الأساسيات والتطبيقات الخاصة بها فى المواد المذكورة .

- ارتباط التعليم بالعمل من حيث كونها (إنتاجى - زراعى - تجارى - معاملات اجتماعية - دراسات بيئية) تزود بها مناهج المعاهد الإعدادية .
- المعاهد الثانوية بقسميها العلمى والأدبى يتم تزويدهما بقدر من الإحصاء والحاسب الآلى ويكونا امتداداً لما تم اقتراحه فى المرحلة الإعدادية .
- مناهج معاهد الفتيات يتم تزويدها بدراسات حياتية للمرأة ودورها فى تدبير المنزل وتربية النشء وتدريبها على الأعمال المهنية والفنية التى تتناسب وطبيعتها .
- إنشاء مركز أبحاث خاص بالبحوث والدراسات التربوية الأزهرية ومن خلاله يتم الارتقاء بالمناهج والكتاب الأزهرى ونظم التقويم والامتحانات وتطويرها .
- محاولة تدريس الفقه الدينى والتفسير الدينى بإحدى اللغات الأجنبية الأكثر شيوعاً حتى يتسنى لطالب الأزهر أن يناقش أمور دينه لأى من الخلق بالحكمة والموعظة الحسنة .

* يرى الحزب أن يتم تحديث التعليم الأزهرى كالتالى :

- التوسع فى المؤسسات التعليمية " الكتاتيب " لتربية طفل ما قبل الدراسة .
- واستثمار الموارد البشرية التى تقوم بعبء رسالة الإسلام فى وسطيته واعتدال مقاصده وسمعته .
- إعداد الفتاة وتعليمها وتزويدها بالمعارف والمهارات التى أعدت لها كزوجة وأم وربة منزل وذلك فى مجالات رعاية الأسرة والمواطنة الصالحة .
- إتاحة الفرصة للعمل والمشاركة فى أنشطة الحياة ولا يقتصر دور التعليم الأزهرى على الإعداد للجامعة فقط .
- أهمية تعليم اللغة العربية بوصفها لغة القرآن الكريم .
- دور التعليم الأزهرى فى تعميق الولاء والانتماء الوطنى والعربى والمشاركة فى المسئولية للنهوض بالبيئة وخدمة المجتمع العربى .
- تعليم الطلبة الوافدين ليحملوا أمانة إيصال الرسالة السماوية إلى شعوبهم وزيادة المنح التعليمية بالأزهر .
- مسئولية التعليم الأزهرى بإعداد الداعية فى الخارج والداخل مما يستدعى الاهتمام بتعليم اللغات باعتبارها مطلب حضارى ومدخل علمى للتنمية القومية .
- عدم المساس بمدة الدراسة فى التعليم الأزهرى وبمجانته فى كافة مراحلها .

* يرى الحزب إنشاء معاهد فنية توعية أزهريّة فى المجالات الآتية :

- الخط العربى .

- معاهد إعداد مقدمى الشعائر .

- معاهد للتربية النسوية .

ونبدأ بالعاصمة ويتم فيها إنشاء هذه المعاهد وتتوسع بقدر الحاجة بحيث تتاح لكل نوعية قدر وافٍ من الثقافة الإسلامية واللغة العربية واللغات الأجنبية .

* هيئة الأبنية التعليمية الأزهريّة :

يرى الحزب إنشاء هيئة خاصة بالأبنية التعليمية الأزهريّة على أن يتم تدبير المبالغ المطلوبة طبقاً لخطة زمنية معينة أو يمولها صندوق مركزى مدعوم من الدولة وما يدخله من تبرعات وهبات وعائدات الأوقاف .

* يرى الحزب لتطوير الكتاب المدرسى التالى :

- تشكل لجنة من مستشارى المواد وأساتذة الجامعة مهمتها إعداد مواصفات كل كتاب مدرسى .

- تكليف المختصين من علماء الأزهر تأليف الكتب ومراجعتها .

- إجراء مسابقات لتأليف الكتب وتقوم اللجنة بمتابعة الكتب ميدانياً بهدف تقييمها .

- تشجيع الطلاب للتردد على مكتبات التراث وإيلافها ليتزودوا منها فى دراستهم الجامعية وبعد تخرجهم .

* يرى الحزب إعداد المعلمين وتدريبهم كالتالى :

- إيفاد المعلمين العاملين حالياً فى مراحل التعليم الأزهري المختلفة إلى بعثات داخلية بكليات التربية لإعدادهم الإعداد المهنى لمدة عام دراسى واحد مدفوع الأجر .

- زيادة مدة الدراسة بكلية التربية بالأزهر إلى خمس سنوات وتحسب السنة الزائدة فى السلم الوظيفى للمعلم عند تعيينه .

- إعادة النظر فى سياسة إعداد المعلم وخطتها الحالية .

- زيادة عدد كليات التربية فى الوجهين القبلى والبحرى وتدبير الإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة لذلك .

- اشتراط التأهيل التربوى عند التقييم فى وظائف التدريس وعند الترقية وفى الإعارة للعمل بالخارج .

* يرى الحزب إعداد الدعاة وتدريبهم فى مرحلة الدراسة كالتالى :

- تطوير نظم القبول فى كليات الدعوى وأقسامها ويكون هناك اختيار خاص فى القدرات والمقومات التى يجب أن تتوفر فى الداعية .

- مساهمة جامعة الأزهر فى التعليم الحر فى الدراسات والثقافات الدينية والتوسع فى هذا النشاط لخدمة البيئة وكليات الجامعة الإقليمية .

- إنشاء معهد للدعوة الإسلامية للإعداد والتوجيه والتدريب للمبعوثين فى الخارج لتهيئتهم التهيئة الكاملة للقيام بهذه المهمة ويتم فيها دراسة لغات البلاد التى سيعملون فيها .

* يرى الحزب تمويل التعليم قبل الجامعى فى الأزهر كالتالى :

- العمل على زيادة الموازنة المالية بحيث تتناسب مع زيادة أعداد المقبولين عن الطلاب وعدد المعلمين .
- تدعيم الدولة للإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية بجزء من الموازنة المخصصة للتعليم الأساسى حتى يتسنى للأزهر استيعاب الزيادة فى أعداد المقبولين من الطلاب وأيضا الزيادة فى أعداد المعلمين .
- الجهود الذاتية والعمل على تجميعها فى صندوق واحد يضمن حسن الاستفادة منها فى إنشاء المعاهد اللازمة .
- إنشاء صندوق مركزى بالأزهر للمعاونة فى تمويل المعاهد الأزهرية على أن تكون مورده من التبرعات والهبات والمساعدات التى تقدم من مختلف الجهات ومن عائدات أوقاف الأزهر التى تتولى نظارتها وزارة الأوقاف .

جامعة الأزهر

* يرى الحزب ضرورة التنظيم الأكاديمى للجامعة كالتالى :

- وضع أولويات لمجالات البحث العلمى وتطويره .
- تنشيط البعثات الداخلية مع الجامعات المصرية والأجنبية وكذلك دعم هيئات التدريس والدراسات العلمية والبحوث .
- التنظيم الأكاديمى يبنى على أساس الأقسام العلمية فى كليات الجامعة .
- * نمو الجامعة : استغلال الفروع الخاصة بالجامعة على أن يتم توفير الإمكانيات المادية والبشرية دون المساس بمركزية القيادة والتوجيه .
- * خطة الدراسة ومناهجها : تدعيم الدراسات العلمية بالدراسات عن طريق زيادة البرامج العلمية والبحثية وحسن اختيار مناهجها .
- * يرى الحزب تطوير الكتاب الجامعى كالتالى :
- ١ - تكون كتب التراث وأمهات الكتب هى الأساس فى العملية الدراسية للمناهج الجامعية ، وأن تضم الجامعة دار للطبع خاصة بها لطباعة الكتاب الجامعى .
- ٢ - تكامل جامعة الأزهر مع الجامعات المصرية الأخرى لإحداث التعاون بينهم فى التخصصات المختلفة وتبادل الأساتذة فيما بينهم لإثراء العملية التعليمية .

البحث العلمى والتكنولوجيا

يرى حزب التقدم العربى حتمية الارتقاء المتسارع علمياً وتكنولوجيا حيث أصبح التقدم التكنولوجى فائق السرعة ويجب سرعة التحول واتخاذ الإجراءات اللازمة التى من شأنها إعادة الهيكلة وتصحيح التوجهات وأننا دائماً فى حاجة إلى صيانة وتحسين حتى تستمر وتستقر وتنمو ، وتلك الحتمية هى التى تبعدنا عن مأزق التخلف التكنولوجى وتجعلنا نلحق بركب التقدم العلمى والتكنولوجى بصورة متوالية ولهذا الهدف لابد

أن ننظر إلى تقوية القدرات العلمية والتكنولوجية .

ويرى الحزب ضرورة العمل على :

- ١ - مشاركة القطاع الخاص في تخصيص الموارد المالية للإسهام في تطوير البحث العلمي وربطه بالإنتاج والسلع بجانب الموارد المالية الحكومية .
- ٢ - التدريب المستمر والدائم للأفراد وتطوير القوى البشرية في البحث ، وأيضاً تطوير الإدارة والأداء في مؤسسات البحث مع الربط بين المنتجين للسلع والخدمات .
- ٣ - تنمية التكنولوجيا المتطورة مثل هندسة المعلومات والإلكترونيات والهندسة الوراثية والتطوير الدائم في مستويات البحوث مع ربطها بمؤسسات الإنتاج الصناعي .
- ٤ - الاهتمام بالتكنولوجيا الحيوية حيث أن لها تأثيرات مباشرة على زيادة الإنتاج والخدمات وتحسين نوعية الحياة .

الفصل السادس

تطوير السياسات الثقافية والإعلامية

يشمل الفصل السادس رؤية حزب التقدم العربى

فى تطوير السياسات الثقافية والإعلامية كالتالى :

- الهوية الثقافية والحفاظ عليها .
- التعددية الثقافية والعولمة .
- الثقافة العربية على شاشات الإنترنت .
- دور مصر تجاه الدول الإفريقية .
- فى المجال الفكرى والأدبى :
 - التواصل الفكرى بين العرب .
 - دور اللغة والأدب فى تحديث المجتمع العربى .
 - حرية الأديب بين الإلزام والالتزام .
 - الإبداع الأدبى والرقابة .
 - الصحافة والدور المتميز .

الهوية الثقافية والحفاظ عليها

يؤكد حزب التقدم العربى أن مصر ترفع منذ زمن بعيد لواء حركة التنوير والتحديث والتوجيه الثقافى والريادة الإعلامية فى الوطن العربى ، وزادت هذه المسئولية خلال الأونة الأخيرة بعد الغزو الثقافى العالمى والعولة المهيمنة على العالم إضافة إلى الانفتاح الهائل الذى تشهده السماوات من تزايد الفضائيات العربية ، والفضائيات الأجنبية التى تخدم الفكر العولمى الجديد .

أن الشعوب العربية فى حاجة ماسة للنهوض من خلال تقديم فكر مستنير يحترم عقولهم وينميها ويرتقى بها لأن العقول أساس التطور والارتقاء بالمجتمع والدول ، وعلى ذلك فإنه لا بد وأن يتم السعى جاهدين فى حالة العمل على تطوير السياسات الثقافية .

ويتم الاهتمام باعتبارات أساسية :

- ١ - ضرورة الحفاظ على الدور القيادى لمصر فى المجالات الثقافية والفنون والآداب والإعلام بجميع أنواعه .
- ٢ - العناية بالتراث الحضارى والثقافى على المستويين المصرى والعربى .
- ٣ - تنمية المواطن المصرى بشكل متوازن بحيث يتواءم مع متطلبات العصر مع الاهتمام بالقيم الأخلاقية والمبادئ الأصيلة والتراث .
- ٤ - التنسيق مع مسئولى العمل الثقافى والإعلامى فى الدول العربية لتجاوز مرحلة الصراعات والانشقاقات الموروثة من نتيجة الاحتلال فى بداية القرن الـ ١٩ .
- ٥ - الاستفادة من التقدم التكنولوجى الموجود حالياً فى توصيل الفكر العربى الجديد إلى المواطنين وباقى دول العالم حتى يتم القضاء على المعلومات الخاطئة التى يقوم أعداء الأمة بتوصيلها للبسطاء من سكان الكرة الأرضية نظراً لسيطرتهم على الإعلام الدولى والأمريكى .

وحتى نستطيع الوصول إلى التطور الثقافى لا بد وأن نتبع الآتى :

- ١ - كفالة الحرية الكاملة للفكر والثقافة والمفكرين والكتاب بحيث لا بد وأن يحترم حرية الفرد فى تفكيره دون قيد أو شرط سوى الالتزام بالقانون .
- ٢ - إلغاء الرقابة المسبقة على الأعمال الثقافية والإبداعية ونشرها .
- ٣ - اعتبار الابتكار هدفاً أساسياً من أهداف العمل الثقافى .
- ٤ - إلغاء تدخل الدولة فى توجيه الفكر أو الثقافة الموجهة وأن يتم الاعتماد فى رسم الخريطة الثقافية المستقبلية على جماعات المثقفين واتحاداتهم .
- ٥ - الاهتمام بكل تطور تشهده المجتمعات المدنية الأخرى وعدم تجاهلها بل العمل على الاستفادة بها من خلال تحليل جيد لأى تطور ومدى إمكانية تمصيره أو تعريبه لخدمة الوطن .

ويظهر تساؤل واضح خلال رسم الخريطة الثقافية ، هل تؤثر الأحداث المحيطة بالعالم العربى فيها بالتأكيد ؟ فالإجابة هى نعم وعلى ذلك لا بد وأن نعلم ونعمل جيداً لذلك ليس كما يطالب البعض بالذوبان فى العولة أو الخضوع لثقافة الغرب بل العمل على الموازنة بين الأصالة التى تميزنا والمعاصرة التى يشهدها العالم والموازنة بين الهوية الثقافية المصرية العربية والثقافة الوافدة من خلال التنسيق بينهما لا أن سيطرة الثقافه الوافدة على الأصالة .

ويرى الحزب الحفاظ على الهوية الثقافية من خلال :

- ١ - رصد الثقافة الوطنية الجادة للمصريين جميعاً وإشاعتها فى وسائل الإعلام .

- ٢ - تدريس جميع عصور الحضارة المصرية وتوزيعها على مراحل التعليم المعاصر ليعرف التلميذ تاريخ أجداده ومراحل الازدهار وكيفية رفع الانتماء الوطنى من خلال تدريس حياة الرموز .
 - ٣ - عقد مؤتمر من كبار المفكرين لرسم الخريطة الثقافية .
 - ٤ - تقديم الثقافة الجادة (العالمية - الوطنية) عبر وسائل الإعلام المقروء - المسموع - المرئى .
 - ٥ - إتاحة أكبر قدر من الديمقراطية الحقة حتى يشعر المواطن بأنه مشارك فى إدارة سياسة الوطن وأنه لا فرق بينه وبين آخر .
 - ٦ - تحديث مواد التعليم ومناهجه ووسائله لتنمية القدرات الإبداعية والفكرية لدى التلميذ وربط التعليم بالثقافة .
 - ٧ - تهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية للارتقاء بالظروف الثقافية وتوفير أدواتها سواء فى الإعلام أو الكتاب وإعادة هيكلة .
 - ٨ - زيادة الاهتمام بالتوعية الدينية السليمة وخاصة للشباب والنشء والعمل على الوصول الى سيادة القدوة الصالحة فى المنزل والمدرسة والنادى .
 - ٩ - إحياء ترجمة التراث الإنسانى العالمى ومتابعة الإضافات الجديدة فى الثقافة والمعرفة الجديدة ودراسة المستجدات التى تتماشى مع ثقافتنا الشرقية .
 - ١٠ - اعتبار التنمية الثقافية ركنا أساسياً فى التنمية الشاملة للوطن وبالتالي يصبح للمتقنين والمفكرين دوراً هاماً فى خدمة الوطن الأمر الذى يجعلهم يشعرون بمدى المسئولية الملقاة على عاتقهم .
 - ١١ - القضاء على الأمية وجعلها هدف قومى له الأولوية .
- لا أحد ينكر أن هناك متغيرات معاصرة على المجتمع الدولى تلقى بانعكاسات على الثقافة وما يتصل من ذلك كله بالبنية المعنوية التى لا يمكن تحديدها بمعايير دقيقة حاسمة .

وبرغم كل هذه التحفظات فقد نخلص إلى الآراء التالية :

- دعم المسيرة الديمقراطية ، لأنها هى المناخ الملائم لازدهار الثقافة وتأكيد هويتنا الثقافية .
- إزالة العوائق التى تعترض سبيل الانفتاح الثقافى والإعلامى على العالم بأسره مع الاهتمام فى الوقت نفسه بزيادة توعية الجماهير بضرورة المحافظة على هويتنا الثقافية وتقاليدنا النابعة من تراثنا وتاريخنا ومجتمعنا وظروفنا الخاصة ، فى مواجهة التيارات الخارجية المناهضة لمرتكزاتنا الثقافية .
- تشجيع المبدعين فى جميع الميادين الثقافية للارتفاع بمستوى إنتاجنا الثقافى والإعلامى وبخاصة ما يقدم عن طريق الاذاعة والتلفزيون ليساير الدور الهام الذى يقوم به على الساحة العربية .
- إتاحة الفرصة أمام سكان الأقاليم لكى يتعرفوا ويتذوقوا الفنون العالمية من موسيقى كلاسيكية وسينما ومسرح وباليه وغيرها من الفنون التى يكاد يقتصر عرضها على سكان القاهرة والإسكندرية وحدهما .
- الاهتمام بتصنيف ونشر دائرة معارف ثقافية مصرية يشارك فيها كبار المتخصصين ، مع الاستفادة من التجارب التى تمت من قبل فى سبيل تحقيق هذا الهدف .
- الاهتمام بنشر المعاجم اللغوية العربية إلى اللغات الأجنبية الحية وبالعكس ، مع ترجمة روائع الأدب العالمى ، وبخاصة ما صدر منه فى السنوات الأخيرة ولم تتم ترجمته حتى الآن .
- الاسترشاد بوثيقة العقد العالمى للتنمية الثقافية فى وضع تخطيط موضوعى لتأكيد هويتنا الثقافية .
- الاهتمام الخاص بما تقدمه الإذاعة والتلفزيون من مواد ثقافية وإعلامية .

التعددية الثقافية والعولمة

يؤمن الحزب بأن التباين والاختلاف سنة من سنن الله في خلقه تتأكد أن التباين والاختلاف لا يقف عند حد الشكل فإذا تحادث وتجاوز متعامل وتعداه ليشمل المفاهيم والعادات والقيم والمعايير وزوايا الرؤية والقدرة على الطرح . فالكل منا له عاداته وتقاليده ومفاهيمه وأساليبه ومعارفه المتخصصة . والعامية ومفرداته اللغوية وإذا وقفنا عند الوطن المصري وجدنا أن المستقرىء للتاريخ لا يستطيع أن يتجاهل أن ثمة عوامل وظروفاً جغرافية فرضت تجانساً ووحدة ، لكننا لا نستطيع أن ننكر أن شرائح المجتمع المصري قد شهدت ومازالت ، صوراً من التعدد والتنوع وخاصة في القرن العشرين . لكننا لا نشك أن الوجود الحق والقادر يفرض على كل مهنة أن يقيم توازناً سليماً ومرناً ومتطوراً بين ما تنادى به العولمة .

لذلك يرى الحزب ضرورة العمل على :

- ١ - وجوب التوازن بين التقاليد والموروثات والتقدم التكنولوجي الكبير .
- ٢ - توسيع آفاق السياسة الثقافية وجعلها حجر الأساس في التنمية .
- ٣ - إعادة تشكيل السياسات والممارسات للحفاظ على الموروثات والإبداعات .
- ٤ - تشجيع الإبداع وتنمية الصناعات الثقافية ، توفير الموارد المالية الكافية للتنمية الثقافية .
- ٥ - الحفاظ على التنوع الثقافى . لأنه يعين على إطلاق الإبداعية ويؤدى إلى السرعة فى الإثراء الثقافى كما ونوعا .
- ٦ - إيجاد تعاون حق ومستمر بين الوزارات المختلفة المشاركة فى عمليات التنمية مع وزارة الثقافة .
- ٧ - استطلاع آراء الاتحادات الفنية والأدبية قبيل اجتماع وزراء الثقافة العرب فى الشئون التى ستعرض عليهم .
- ٨ - دعوة وسائل الإعلام المسموعة والمقرؤة إلى الحرص على إبراز الثقافات المتنوعة تحت مظلة الثقافة الوطنية .
- ٩ - بث الوعى فى كل الجماعات المؤثرة للكشف عن المواهب وتشجيع الطاقات .
- ١٠ - أن تفرق الجهات المعنية بين التثقيف السياسى والعمل السياسى المباشر فبدون هذا التثقيف لن يوجد مواطن حقيقى يدرك حقائق العصر والتوعية ويشارك فى مصيرها .

وبدون هذا التثقيف لابد أن نتوقع ثلاث نتائج سلبية أهمها : تآكل المشاركة السياسية - غياب دور الشباب - انصراف المواطنين عن المشاركة فى الأنشطة الوطنية .

الثقافة العربية على شاشات الإنترنت :

شبكة الإنترنت نظام للاتصال ونقل المعلومات ، قامت فى أواخر القرن الماضى قامت على الالتقاء والتكامل بين تكنولوجيتين حديثتين نواتى شعب هما " الاتصال ، التحسيب ، الذى يقوم على استخدام الحاسبات الآلية (الكمبيوتر) هناك دراسة تمت خلال الفترة (١٩٩٧ - ١٩٩٨) بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى تونس ، بعنوان (صورة الثقافة والحضارة العربية للتربية والثقافة والعلوم على الإنترنت وخطة تنفيذية مقترحة لإقامة شبكة موقع خدمات للإعلام الثقافى العربى) كوجود عشر دول عربية فى مقدمتها الكويت ومصر والجزائر موجود بها عدد من المواقع وتؤكد دراسة حديثة أجريت سنة ٢٠٠١ أن عدد المواقع فى مصر قد تضاعف حوالى ثلاث مرات ولكن التنوعات والمستويات الفنية والتكنولوجية والمحتويات فى هذا العدد المضاعف من المواقع حتى أصبح الآن الإنترنت متاح لكل المصريين ولكل المثقفين " .

لذلك يرى الحزب العمل على :

- ١ - ضرورة العمل على إحداث تكامل معلوماتى غربى يقوم على حشد الإمكانيات والمشاركة فى الموارد المعلوماتية .
- ٢ - أن نداوم على رصد التوجهات الفنية ، وخاصة المتعلقة بتبادل المعلومات ومواصفات تسجيل البيانات من نصوص وموسيقى وأشكال وفيديو .
- ٣ - الاهتمام بإصدار تشريع يعالج جميع المشكلات المتصلة بالمعلومات ويثا واستخدامها ومن ذلك :
 - منع التعدى على حقوق التأليف ، الاهتمام بحماية حق المؤلف فيما يعرض على شبكات الإنترنت . إذ أنه بنص الشبكات بنشر أعمالا أدبية أو مختارات منها ، دون علم أصحابها أو استئذانهم .
 - أن تطرح المجموعة العربية فى منظمة اليونسكو موضوع المحتوى الثقافى شبكات الإنترنت وأن تسعى مصر من خلال " المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم " إلى إقرار تفاهم بين الدول العربية لتحسين (كيف) " المواد الثقافية المبتوثة على شبكات الإنترنت بما يؤكد حيوية الأمة العربية وقدرة ثقافتها على التفاعل مع تطورات الحاضر والمستقبل ، ودعم التعاون العربى بدعوة الأفراد والهيئات والشركات العربية التى لها شبكات أو مواقع إنترنت لعقد مؤتمر لبحث الوسائل والأساليب التى يمكن الإنفاق عليها لتجنب بث ألوان الفنون الهابطة والمواد التى تثير الخلافات والنزاعات العربية والاهتمام بأن يكون التنوع الثقافى فى إطار وحدة الثقافة العربية .
 - إنشاء المواقع المتخصصة بالتعاون بين وزارات الثقافة والتربية والتعليم والتعليق العالى والإعلام .
 - لابد من إنشاء مواقع خاصة بتاريخ مصر وحضارتها وثقافتها مثل مواقع عن تاريخ مصر ، كنوز مصر ، فنون مصر ، أعلام مصر ، أدباء مصر ، الفنون الشعبية تحت راية الإسلام ، وبث أهم الكتب العربية التى تتناول كافة التراث الإصلاحي وخاصة فى مصر وجوامع مصر وتراثها الحضارى الكثير والفريد .

فى شأن الجهود المصرية ودور مصر تجاه أخواتها من الدول الإفريقية

يجب تخصيص قناة فى القمر الصناعى المصرى نايل سات (١) أو (٢) للبث الإفريقى باللغات المحلية السائدة إلى جانب اللغتين الإنجليزية والفرنسية ، وتخصص قناة ثانية للأخبار الإفريقية وللعلاقات المصرية الإفريقية على بث برنامج تليفزيونى أسبوعى داخل مصر . بعنوان بانوراما إفريقية تعرض فيه أنشطة تعطى لكل الدول الإفريقية على مدار العام وذلك بهدف التعرف على الثقافة الإفريقية الحديثة والتراثية مع ضرورة الحفاظ على أنشطة الإذاعات الموجهة على الموجات القصيرة باللغات واللهجات الإفريقية ، وتطويرها طبقا لمتطلبات تنمية العلاقات الثقافية الإفريقية المعاصرة . أن تهتم مكاتبنا الثقافية فى الخارج بالنشاطات العلمية والثقافية التى تتصل بمصر أو تتناول تاريخها أو حاضرها والإسهام فى تصحيح ما قد يقع من أخطاء مع تدعيم الاتجاهات التى تخدم علاقة مصر الإفريقية ودعوة المهيمين بذلك لزيارة بلادنا ، مع التأكيد على أهمية السعى لتنفيذ البرنامج الذى أعدته منظمة الوحدة الإفريقية لإنشاء طرق إفريقية رئيسية بطول القارة وعرضها لما لها من أهمية فى التكامل الإفريقى من شتى نواحيه .

فى المجال الفكرى والأدبى

التواصل الفكرى بين العرب :

العرب يمثلون اليوم أمة متجانسة انصهرت فى بوتقتها التاريخية فوارق العرق والإقليم والنزاعات

الطائفية ، بتأثير اللغة المشتركة والقيم الروحية السائدة والمنجز الحضارى والمعترف به فى التاريخ الإنسانى فإن عوامل اتصالهم الفكرى وبواعثه اليوم أشد إلحاحاً منها بالأمس . ويرى الحزب العمل على :

- ١ - تنسيق بين وزارات الثقافة والتعليم والإعلام فى الوطن العربى بغية الوصول إلى استراتيجية ذات إطار يحدد قنوات التواصل الفكرى والثقافى العربى .
- ٢ - أن يكون للنقابات أو الاتحادات المهنية والعمالية العربية على اختلاف مواقعها وأهدافها دورها فى التفاعل الفكرى والثقافى الذى من شأنه أن يمتد ظله إلى كل أرجاء الوطن العربى .
- ٣ - العمل على إعادة الروح إلى المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة حتى تسترد قوتها وتزيد فعاليتها لصالح العرب أجمعين .
- ٤ - تنشيط دور اتحاد الناشرين العرب حتى يقوم برسالته فى تكوين قنوات سريعة للتواصل وتبادل نشر الكتب وطبعها إلكترونيا فى الأقطار المختلفة ، لتفادى نقل المطبوعات ذات الوزن الثقيل ، والتخلص من عوائق الجمارك وتعقيدها .
- ٥ - إنشاء هيئة قومية عليا مسئولة عن الترجمة إلى اللغة العربية فى مختلف المجالات الفكرية منعاً للتكرار أو التضارب وسد الفجوات .
- ٦ - الدعوة إلى إنشاء مكتبة عربية عامة يكون مقرها القاهرة تودع فيها جميع المطبوعات العربية التى من شأنها إبراز حركة الثقافة العربية فى شكلها الإجمالى .
- ٧ - تشجيع الجمعيات الثقافية بحيث يمكن لها أن تقوم بدور فعال فى مجال الاتصال العربى ، وبخاصة إذا رفعت عنها وصاية وزارة الشؤون وأصبحت تتبع هيئة ثقافية عليا تهتم بدعمها وتشجيعها مع ما يقتضيه من تعديل قانون الجمعيات الأهلية العمل على تيسير صد دور طبقات محلية لكبريات الصحف العربية فى جميع العواصم عن طريق طبعها إلكترونيا .
- ٨ - التنسيق بين القنوات الفضائية العربية لرفع مستواها الثقافى مع القنوات العالمية من منظور ثقافى وتواصلى وهذا من خلال قناة عربية للقرآن الكريم تكون متاحة لكل العرب أن يشاهدوها لما لها من التأثير الدينى من التقويم الخلقى والعلمى والثقافى لدى المشاهد العربى .
- ٩ - حرية تملك القنوات التليفزيونية والإذاعية للأفراد والمؤسسات للتعبير عن آراءها واتجاهاتها فى حل المشكلات .
- ١٠ - برمجة البيانات المتصلة بالبحوث العربية الجديدة فى المجالات العلمية الإنسانية وتيسير تداولها بالحاسب الآلى بين أبناء الأمة العربية .
- ١١ - إعداد شبكة عربية لقنوات الإنترنت أو تسهيل مداخنها وتزويدها بالمعلومات المتجددة التى تهتم المشاركون من العرب وغيرهم .

دور اللغة والأدب فى تحديث المجتمع العربى

يأتى دور الأدب واللغة بوصفها عاملين فى تحديث الفكر والإسهام فى تأسيس الرؤية الواضحة لمستقبل اللغة هى مدخل إلى صياغة معارفه والتفاعل مع الحياة اجتماعياً وثقافياً . وللأدب أثره الحقيقى فى حفظ حركة المجتمع وتجدهه وتشكيل عقول أبنائه وتأتى جهود النقاد والدارسين فى المتابعة الدقيقة والهادفة لخطى الإبداع ورصد المستجدات وقضايا التحديث المطروحة فى مشاهد الإبداع .

لذلك يرى الحزب العمل على :

- ١ - التأكيد على ارتباط التحديث بحرية الفكر وانطلاقة الإبداع ، وضرورة اتساع مساحة حرية الأديب التى تتيح له فرص الارتقاء بفكره والنهوض بمجتمعه .

- ٢ - ضرورة الاهتمام باللغة العربية ومدرسيها وتطوير مناهجها وتحديث عطائها بما يتناغم وحركة المرحلة . مع التأكيد على أهمية الأدب ودوره فى التثقيف الحقيقى لأبناء الأمة . من خلال الرسالة الإعلامية عبر الصحافة والتلفزيون .
- ٣ - تشجيع حركة الإبداع ونشر قصص الخيال العلمى وتكوين ثقافة مستقبلية راعية لدى شباب الأمة .
- ٤ - دعم حركة الشعر إعلاميا وخاصة الشعر القديم لأن اللغة وصيته وقوية به .
- ٥ - الحرص على الارتقاء بالجمهور وتنمية الوجدان الشعبى ، بدلا من الانحدار بالأدب واللغة تحت مسمى إرضاء الجمهور . وليكن للأدباء نصيب .
- ٦ - الاعتداد بمواهب الأدباء وتقدير ما للأديب من خيال وملكات وقدرة على التعبير والتصوير والإيقاع ، دفع الإبداع دوما إلى تحقيق الحلم .
- ٧ - تعزيز دور الأندية الأدبية وقصور الثقافة والثقافة الجماهيرية فى الدفع قدماً بحركة الإبداع الأدبى تجاه منظومة التحديث الكبرى فى المجتمع .

حرية الأديب بين الإلزام والإلتزام

ارتبطت الغاية من الأدب بالمتعة والفائدة وصول هاتين القيمتين وتأرجحت مواقف الأدباء والنقاد . من حيث تقديم قيمة كل منهما على الأخرى أو الجمع بينهما فى توازن . قد يقال إن الأدب ينبغى أن يسخر لخدمة قضايا الأمة والمجتمع ويعنى بمشكلاتها والجواب أن هذا قد يكون صحيحا من وجهه النظر الموضوعية ، ولكن الأديب الحق . لا ينبغى أن ينقاد لدعاوى أو مشكلات بائنة عن طبعه خارجه عن روحه ونفسه ، ومن هنا يتبين أنه لا تناقض بين الحرية والالتزام إذا أخذ بمفهومها الراشد الذى يعنى تلاحمها وترابط وتشكيل منهج متكامل صحيح الحر الملتزم .

لذلك يرى الحزب العمل على :

- ١ - الاتصال بثقافات الآخرين ، لابد أن يتحقق الانسجام بين ما ينادى به الأديب وما يهدف إليه .
- ٢ - يجب أن تجمع الأعمال الأدبية بين الروح الإبداعية والخلفية الثقافية .
- ٣ - أن يهدف الأديب فى أعماله الأدبية إلى إثراء الروح الأدبية وأن يجمع بين هذه الروح وبين الخلفية الثقافية والمعرفية من خلال تصور روحى حقيقى يضبط العلاقات بين الجوانب المادية والروحية .
- ٤ - يتعين أن يكون الأديب متفاعلا مع قضايا الأمة معيناً بمشكلاتها ، بحيث لا يكون أدبه إلزاما خارجا عن روحه ونفسه .
- ٥ - تيسير السبل للتعرف على تراثنا فى عصوره المختلفة ربطا للحاضر بالماضى .

الإبداع الأدبى والرقابة

من المؤكد أن للإبداع دوراً متميزاً فى استشراف الرؤى المستقبلية للمجتمعات الإنسانية . وللإبداع دور فعال فى مساعدة حركة الحياة الأدبية والفكرية فما تحسبه فى حاجة إلى رقابة خارجية إذا كان المبدع قادرا على أداء دور الرقيب الداخلى على إبداعه حين يحركه ضميره الجمعى والفردى . أما فى الإطار السياسى فربما تجاوزت الرقابة حين تحولت أحيانا إلى شكل دستورى . الأمر الذى يؤدى بالتأكيد الى التأثير السلبي على عطاء الإبداع الأدبى فى صورته المختلفة .

لذلك يرى الحزب العمل على :

- ١ - العناية الخاصة بتعليم النشء أصول مراقبة الذات داخليا وبعيداً عن الخوف أو الترويع .
- ٢ - رفع الرقابة عن المصنفات الفنية .
- ٣ - الاستعانة بالمختصين قبل صدور حكم قضائي .
- ٤ - التزام المؤسسات الرقابية المقترحة بمعايير وقواعد لا تتنافى مع مساحة الحرية ولا تعطل حركة الإبداع .
- ٥ - أن تظل الرقابة تالية للإبداع لا أن تسبقه ولا أن تصادر عليه أو تعطل مساره .
- ٦ - ربط الرقابة بالهيئات العامة أو النقابات أو المؤسسات ، وتجاوز مسأله اقترانها بأفراد قد يحيلونها إلى نمط من القمع . أو القهر الفكرى . مع النظر فى إحياء لجنة الرقابه العليا بتشكيلها القديم من مستشار وزير الثقافة ومندوب من الرقابة المركزية .

الصحافة والدور المتميز :

ونظراً لما للصحافة من دور تنويرى كبير حيث هى الأكثر تأثيراً بين أوساط المثقفين والمتعلمين ، فلا بد وأن يكون لها دور محورى كبير فى عملية التنوير والارتقاء بثقافة المجتمع وأفراده حيث أن الكلمة المكتوبة هى الأكثر تعلقاً من الكلمة المسموعة فقط .. وعلى ذلك لابد وأن تزيد مساحة الحرية فى العمل الصحفى والاجتماع بأفراده والعاملين بها .

لذلك يرى الحزب العمل على :

- ١ - إطلاق حرية إصدار الصحف وتملكها للأفراد والمؤسسات المختلفة للحد من ظاهرة استيراد الصحف من الخارج .
- ٢ - فتح الباب أمام الصحف ذات التراخيص الأجنبية وبدون وضع عراقيل أمامها للطباعة داخل مصر بعد أن خسرت المطابع المصرية أكثر من نصف مليار دولار تضخ للطباعة فى قبرص ولبنان وانجلترا .
- ٣ - العمل على زيادة أجور ومعاشات الصحفيين لأنه يقع على كاهلهم الجزء الأكبر من توعية المجتمع ثقافياً وعلمياً وخلقياً .
- ٤ - الموافقة على مد سن العمل للصحفيين إلى فوق الستين عاماً بشرط عدم احتلال مناصب قيادية لإتاحة الفرصة للكوادر من الصف الثانى والثالث .
- ٥ - اختيار رؤساء التحرير للصحف القومية من خلال الانتخابات التى تجرى بين الصحفيين أنفسهم دون التدخل من الدولة لفرض أشخاص بأعينهم وبالتالي تنفيذ سياسة تخدم النظام فقط .
- ٦ - التنسيق بين نقابة الصحفيين والنقابات الأخرى على تأهيل المجتمع قانونياً وسياسياً واقتصادياً لمواجهة الغزو الخارجى للثقافات الغربية .
- ٧ - إلغاء كافة القوانين المقيدة للحرية خاصة النشر ، وتنفيذ قرار الرئيس مبارك الذى ألغى فيه الحبس فى قضايا النشر .